

معرض دمشق الدولي.. لا وداعاً.. بل لقاءً في الـ 60

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ «الوطن»:

شركات روسية وصينية وهندية وإيرانية قدمت عروضاً للإعمار

شركات تأمين حجة وزارة الأشغال العامة والجهات التابعة لها من مستلزمات الوسعة إضافة إلى المشاركة الصينية الواسعة والمميزة في معرض دمشق الدولي ومعرض إعادة الإعمار الذي سيعقد خلال الشهر القادم.

وتابع عرنوس: إن هناك مساعي للتعاون مع إيران في موضوع القرض الائتماني عبر تخصيص الوزارة بخصصة من هذا القرض.

يذكر أن وزارة الأشغال العامة والإسكان شاركت في معرض دمشق الدولي من خلال تجهيز دراسات مشاريع البناء والإعمار وعرضها ضمن جناح الوزارة في المعرض وحجزت مساحة ٢٠٠ متر مربع شارك فيها جهات الوزارة التسع التابعة لها من بينها الشركات الإنشائية والشركة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للبناء والتعمير والشركة العامة للكهرباء والاتصالات والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية والشركة العامة للمشاريع المائية إضافة للجهات التابعة للإسكان كالمؤسسة العامة للإسكان وهيئة التخطيط الإقليمي وعرضت لوحات جدائية وبيوسترات لأهم المشاريع الإنشائية وأفلاماً وثائقية وعرضت شركة البناء مفروشات وغرفاً مسبقة الصنع ومحارس ومكاتب.



على تخصصات مجموعة الشركات اليونانية المشاركة وتم التركيز على إمكانيات التشاورية في قطاع الإسكان. وتم قبل ذلك التواصل مع الشركات الصينية في موضوع تأمين مستلزمات إعادة الإعمار لقطاع البناء والتشييد وبحث آلية دخول رجال الأعمال في الصين مجال الاستثمارات ومشاريع السكن والبحث في كيفية إنشاء مشاريع مستقبلية.

وأشار عرنوس كذلك إلى التواصل مع الشركات الروسية وثلقت هذه الشركات احتياجات قطاع الأشغال العامة والإسكان من الألبات والمعدات الهندسية على أن تتم دراستها من الطرف الروسي وتقديم عرض مالي وفني بإمكانيات التعاون المشترك واطلعت الوزارة كذلك

الوفد أبدي رغبته واستعداد بلاده للمشاركة في مؤتمر إعادة الإعمار القادم، وبين أن الوفد يضم عدداً من رجال الأعمال ممن لديهم شركات إنشائية وتم تزويدهم بنسخ من مشاريع مع الأسعار الاقتصادية لها بهدف دراستها وتقييمها وقد قبل الشركات الهندية ووعدهم بالهند بأخذ مشاريع محدودة بداية تمهيدا

صالح حميدي

بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسنين عرنوس لـ «الوطن» أن معرض دمشق الدولي وفر للوزارة ومؤسساتها وشركاتها الإنشائية عدداً كبيراً من الشركاء الدوليين في كافة مجالات الإنشاء والبناء، وأتاح مجالاً كبيراً للاطلاع على أحدث التقنيات والتطورات، وعرضاً إمكانياتاً من خلال شركائنا المشاركة في المعرض». وأوضح أن الوزارة تواصلت مع العديد من الوفود والشركات الروسية والصينية والهندية والأوكرانية وجرت لقاءات متنوعة وغنية «وقدمنا وتلقينا الكثير من العروض، وجرى تفهم كبير للاحتياجات والمتطلبات، على الرغم من أنها لم تترجم إلى عقود بعد وذلك لطبيعة القطاع الإنشائي المحتاج إلى وقت لتقييم المشاريع والعروض المختلفة ودراسات جدوى وغيرها من الخطوات والإجراءات وهي ليست مجرد بيع وشراء بشراء». وشيراً إلى أن الوزارة حققت فوائد كبيرة من خلال تواجدها في معرض دمشق الدولي وهناك إمكانية لشراء آليات من المعرض وقد رفعت الوزارة كتاباً بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء، لافتاً إلى أنه بحث من وفد هندي سبل التعاون المستقبلي وان

مدير «المعارض» لـ «الوطن»:
٢,٥ مليون زائر للمعرض

الوطن

اختتمت مساء أمس فعاليات الدورة (٥٩) لمعرض دمشق الدولي مع وصول عدد زواره إلى نحو ٢,٥ مليون زائر وهو ما فاق التوقعات والاستعدادات التي بنيت على أساسها، ما خلف الكثير من الملاحظات لجهة التنظيم بشكل أساسي بكافة مراحله.

وفي تصريح لـ «الوطن» كشف مدير عام مؤسسة المعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي ووصول عدد زائري معرض دمشق الدولي حتى أمس الأول (قبل الاختتام بيوم) إلى مليونين و٨٠ ألف زائر، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى ٢,٥ مليون زائر مع نهاية فعاليات المعرض.

وحول التعليقات على ضعف التنظيم هذه الدورة المهمة من دورات المعرض برسائنها ومعانيتها، علق كرتلي على ضخامة عدد الزائرين غير المتوقع، وبأن بعض الأمور تقع هنا وهناك، وهذا ما سوف يتم تلافيه في الدورات القادمة حكماً، منوهاً بأنه رغم الأعداد الهائلة التي زارت المعرض، فلم تقع أي حوادث تصادم أدت إلى إصابات أو وفيات، كما يحدث في مثل هكذا ضغط للزائرين على مستوى العالم، وهذا ما اعتبره كرتلي إنجازاً مهماً.

من جهة أخرى لفت كرتلي إلى الضغط على جهة التنظيم والنظافة، حيث يتم تنظيف المعرض مرتين يومياً، ورغم ذلك كانت تظهر الأوساخ في العديد من أماكن المعرض، حتى أن العشب في المساحات الخضراء الذي كلف نحو ١٣ مليون ليرة قد تخرّب تماماً، منوهاً بضرورة توعية الزوار إلى الحفاظ على نظافة المعرض وعدم العبث بالمقتنيات من منحوتات وتماثيل.. وغيرها، وكل ذلك سيتم العمل عليه خلال المعارض القادمة. وأشار إلى أنه تم بيع نحو ٥٢ ألف بطاقة يانصيب إلكتروني الذي أطلق في أول يوم من المعرض.

«الاقتصاد» لـ «الوطن»:

١٠ بالمئة من الأجهزة الكهربائية في الأسواق مهربة رغم التشريعات الضابطة

قصي المحمد

بين رئيس جمعية المهندسين السوريين لكفاءة الطاقة محمد حلمي هلال أن سورية تقدم دعماً كبيراً لقطاع الكهرباء، لافتاً إلى نسبة الاستنزاف الكبير الحاصلة في الاستهلاك تصل إلى ٤٠ بالمئة منها، مما ينعكس بشكل مباشر على البنية التحتية والتجهيزات التقنية للشبكة.

جاء ذلك في المحاضرة التي نظمتها وزارة الكهرباء الخميس الفائت تحت عنوان «التقنيات الحديثة في إنارة الشوارع والمباني الحكومية باستخدام تقنيات البواعث الضوئية «اللدات»».

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد حلمي هلال وجود فائز كبير للكهرباء في سورية لعدم وجود كفاءة عالية في عملية الاستهلاك مبيئاً أن ٦٠ بالمئة من استهلاك الكهرباء للإنارة، مما ترك تلوفاً ضوئياً كبيراً. وأوضح خلال المحاضرة أن



نوعية الأجهزة المستخدمة على الشبكة تركزت آنحاً سلبية، لافتاً إلى ضرورة وجود تشريعات قانونية واختبارات فنية وضوابط تمنع استيراد الأجهزة المخالفة لضوابط قانونية، إضافة إلى ضرورة وجود مراكز اختبارات وفحص دقيق لكل التجهيزات الكهربائية

المستوردة لقياس مدى فاعليتها على الشبكة الكهربائية السورية. وفي تصريح لـ «الوطن» أكد مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد نائز فياض وجود ضوابط قانونية، للحد من استيراد الأجهزة الكهربائية وخاصة التجهيزات المنزلية والإنارة

وغيرها مما هو موجود بلائحة التجهيزات المتنوعة الاستيراد. وأكد الاهتمام بالموضوع بشكل دقيق موضحاً أن استيراد الأجهزة الكهربائية ظاهرة غير عشوائية، مشيراً إلى وجود حالات تهريب بنسبة ١٠ بالمئة في الأسواق المحلية، موضحاً أن متابعة ذلك يقع على عاتق مديريات الجمارك ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشدداً على التزام مديرية التجارة بالعمل الورقي إذ لا تدخل مباشرة لها في السوق.

وأشار فياض إلى حاجة السوق المحلية للكثيرة للأجهزة الكهربائية وخاصة «اللدات» الحديثة التي دخلت مؤخراً سواء بطرق نظامية أم غير نظامية ونتيجة غياب دور غرف الصناعة السورية في تأمين صناعتها محلياً بالتزامن مع الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي نتيجة الظروف الحالية.

سيارات «جواله» لبيع اللوازم المدرسية بأسعار أقل من السوق

حتى ٥٠ بالمئة.. و«السورية للتجارة» بدأت بإنتاج الدفاتر

علي محمود سليمان

ستخصص سيارات جواله في المحافظات كافة لبيع القرطاسية واللوازم المدرسية في المناطق التي ليس فيها مراكز بيع وصلات المؤسسة وذلك بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين وتقديم أفضل الخدمات.

وحددت المؤسسة إقامة المعارض في دمشق بمجمع الأيوبيين ومركز المرة وفي حصص بالمدينة القديمة وصالة الحرية وفي محافظة اللاذقية بمجمع أقياماً وصلات تشرين ٨ آذار وجبله والقطنطرة بصالة البيوت وفي صالتي القطيفة وقلنا بريف دمشق وفي طرطوس في خيمة كورنيش طرطوس وصافيتا والمشبكة، وفي السويداء في شهيا وصلخد ومجمع ٨ آذار والمزرعة وفي حماة بمجمع أبي الفداء وصلاتي مصيف وسلمية وفي درعا بصالة درعا وإزرع والصنمين وفي حلب بصالات الزهراء والرازوي والأخرمية والحطة وفي الحسكة بالمجمع الاستهلاكي وفي ادلب بصالة أبو دالي وصالة الشهداء بام الدريكة.

وكانت المؤسسة السورية للتجارة قد أعلنت عن تخفيض أسعار مبيع مادة السكر للمواطنين في صالاتها ومنافذ بيعها من ٣٠٠ ل.س إلى ٢٨٠ ل.س للكيلو غرام الواحد، وأكد محمد أن هذا التخفيض جاء في إطار الجهود التي تبذلها المؤسسة لطرح مواد ومنتجات غذائية بأسعار مخفضة تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم.

وقام يوم أمس وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي بافتتاح معرض القرطاسية والألبسة والمستلزمات المدرسية في مجمع الأيوبيين بدمشق.

كشف مدير المؤسسة السورية للتجارة عمار محمد عن إقامة معارض اللوازم المدرسية في فروعا وصلاتها ومنافذ بيعها المنتشرة في جميع المحافظات تبعاً، وذلك بمناسبة حلول العام الدراسي الجديد، حيث سيتم طرح جميع احتياجات الطلبة من دفاتر وأقلام وحقائب وألبسة مدرسية وجميع اللوازم بأسعار منافسة وبأقل من السوق بنسبة تتراوح من ٢٠ بالمئة حتى ٥٠ بالمئة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين محمد أن ما يميز المعارض أنه لأول مرة سيتم طرح دفاتر من إنتاج وتصنيع مطبعة «السورية للطباعة والتغليف» التابعة للمؤسسة السورية للتجارة وتحمل شعار المؤسسة، وسيتم البيع بسعر التكلفة، بحيث يكون سعر دفتر ٤٠ ورقة حُرز بسعر ٦٠ ليرة سورية، كمثل عن باقي الأسعار، والدفتر ٨٠ ورقة حُرز عربي والتكثيبي بسعر ١٢٥ ل.س ودفتر رسم ٢٤٠ طبقاً بسعر ١٦٠ ل.س، مع التأكيد أن جودة هذه المنتجات تضاهي المنتجات من أفضل الماركات المطروحة في الأسواق.

ولفت محمد إلى أن المعارض ستستمر بشكل مفتوح لمدة شهر كامل لطرح القرطاسية واللوازم المدرسية، وفي حال استمرار الإقبال من الناس عليها ستبقى قائمة، مع الإشارة إلى أن كل ما سيتم عرضه من منتجات سواء لوزام مدرسية أم ألبسة هي من الصناعة الوطنية بجودة عالية ومنافسة في الأسعار.

وأوضح محمد أن المؤسسة السورية للتجارة

«المركزي» يسأل المصارف

عن نظام التصنيف الائتماني

الداخلي واحتمال التعثر

محمد راكان مصطفى

طلب مصرف سورية المركزي من جميع المصارف العاملة في القطر تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف ببيان مدى توافر نظام تصنيف ائتماني داخلي واحتمال التعثر الذي يعطيه هذا النظام لكل درجة من درجات التصنيف المحددة ضمنه.

إضافة لذلك طلب المصرف المركزي من المصارف بيان آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتساب الخسارة لدى التعثر والتعرض أو معدل الخسائر التاريخية.

وأوضح التعميم الذي أصدره المصرف المركزي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنه في حال عدم توافر النظام المشار إليه يتوجب بيان الخطة الزمنية الموضوعية من المصرف للحصول على مثل هذا النظام ما يتواءم مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ إضافة إلى ضرورة بيان فيما إذا كان من المخطط شراء هذا النظام من مورد خارجي (تحديد هذا المورد حال وجوده) أو تصميم هذا النظام داخلياً.

إضافة لذلك طلب المصرف المركزي من جميع المصارف بيان دورية المراجعة التي سوف تعتمدها لبيان مؤهلات الأدوات المالية المعنية للإدراج، وإمكانية انتقال المصرف من المنهج المعيار البيسوط لاحتساب كفاية رأس المال (وفق المحدد بموجب الأنظمة والتعليمات النافذة) إلى منهج أكثر تقدماً، وفق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

يأتي هذا التعميم إشارة إلى أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته، وإلى أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٩/م.ن/٤ لعام ٢٠٠٨ المنصم اعتماد المناهج الموحدة للبيانات المالية (المعدة للنشر) والسياسات المحاسبية والإيضاحات والإفصاحات للبنود العاملة، وانطلاقاً من حرص مصرف سورية المركزي على تطبيق الممارسات المصرفية الفضلى، ولاسيما توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير الدولية للتقارير المحدد في ١ كانون الثاني ٢٠١٨، بهدف الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه المرحلة التمهيدية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

عبد الهادي شباط

كشف مدير مصرفي لـ «الوطن» أن من ضمن الشروط التي يتم بحثها لدى المصرف المركزي حول الاقتراض هو رصيد المكوث والذي يتضمن أن يتوافق لأي راغب بالاقتراض من المصارف العامة رصيد مكوث، بحيث يتم منح القرض بما يعادل ٣٠ ضعفاً لرصيد المكوث كحد أقصى، حيث يتم احتساب رصيد المكوث عبر متوسط أرصدة المكوث على مدار فترة زمنية محددة، على الأغلب تكون لمدة سنة، مبيئاً أنه في حال تطبيق مثل هذا الشرط سيكون المتضرر الأكثر منه هم ذوو الدخل المحدود، حيث لا يتوافر لدى معظمهم رصيد مكوث بسبب سحب أجورهم ومرتباتهم الشهرية فور صدورهم.

موضحاً أنه لا يمكن في الظروف المعيشية الراهن لمعظم المواطنين مطالبتهم بترك رصيد مكوث بسبب انخفاض قيمة الأجور الشهرية للعاملين والموظفين، والكل بات يعلم أن أي موظف لديه عائلة يحتاج إلى أضعاف راتبه الشهري ليتكمن من تأمين متطلباته المعيشية والأساسية، ولذلك من غير المنطقي أن يكون لدى صاحب الدخل المحدود رصيد مكوث، وبالتالي عدم قدرة أصحاب الدخل المحدود من الاستفادة من القروض المصرفية التي ينوي البنك المركزي إعادة تفعيلها.

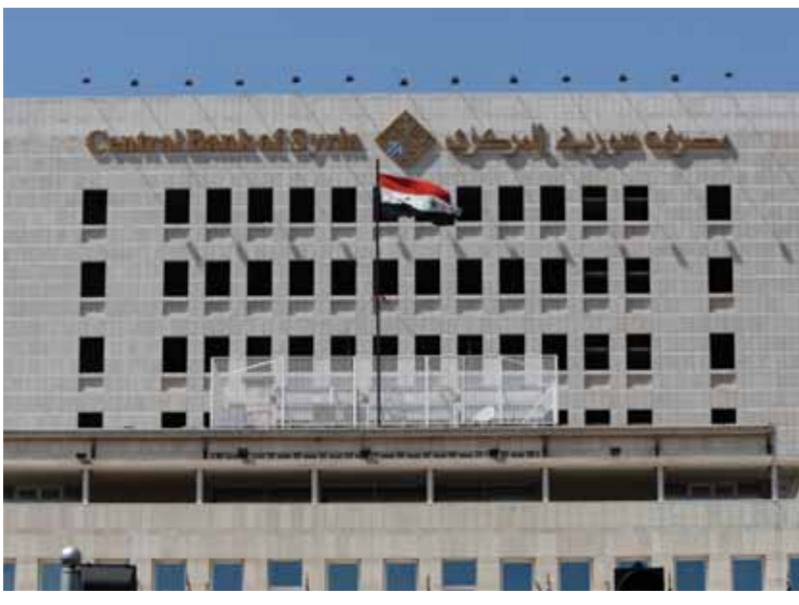
كما بين المدير في القطاع المصرفي لـ «الوطن» أنه في حال تطبيق مثل هذا الشرط سوف يكون

مدير مصرفي لـ «الوطن»: اشتراط رصيد مكوث لمنح القروض يضر ذوي الدخل المحدود

حيث لا بد من وجود وثائق وسجلات تثبت مباشرة العميل لنشاطه قبل ثلاث سنوات من تاريخ المنح أو التجديد وجود حركة تدفقات نقدية نشطة في حسابات العميل خلال السنوات الثلاث السابقة للطلب، وألا يتجاوز رصيد المكوث للحساب الجاري المدين خمسة أمثال وسطي رصيد المكوث للحسابات الدائنة للعميل لدى مختلف المصارف العاملة، وبينت المنذرة أن وسطي المكوث خلال فترة ما يساوي مجموع رصيد كل مدة لم يتغير بها الرصيد ضروباً بعدد أيامها ثم يتم تقسيمه على إجمالي عدد أيام الفترة.

كما طلب مجلس النقد في الموضوع نفسه أنه في حال ضعف حركة الجاري المدين أن يطلب من المصرف مراقبة عدم تحول الجاري المدين إلى قرض وتقييمه كل ستة أشهر من خلال تحقق شرط استقرار رصيد المكوث في الجاري المدين، وأن يعتبر الجاري المدين ضعيف الحركة في تجاوز وسطي المكوث ٦٠ بالمئة من سقف المنح، وبأنه لا يجوز إعادة فيكلة الجاري المدين أو جدولة المصنف من غير منح إلى

على شكل قرض، إضافة إلى أنه لا يجوز رفع سقف تسهيل الجاري المدين قبل مرور ستة كاملة على المنح أو التجديد، أو منح تسهيلات الجاري المدين بما يتجاوز في مجموعها ٣٠ بالمئة من إجمالي تسهيلات المصرف المباشرة المنتجة وتعطي المصارف مهلة ستة أشهر لتسوية أوضاعها.



اشتراط تطبيق توافر رصيد المكوث على الحساب الجاري المدين بالليبرات السورية، حيث أوضحت المنذرة التي تم تعميمها على جميع المصارف العاملة في القطر بأن تلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة والممكنة لتحقيق الضوابط في منح التسهيلات الائتمانية على شكل حساب جار مدين منها للمنح والتجديد،

على المصارف تعديل برامجها وطرق حساباتها وهو ما يتطلب جهداً ومصاريف خاصة لدى المصارف التي تعمل وفق برامج خاصة مثل التجاري أو العقاري والتي يحتاج تعديل هذه البرامج ربما لخبرات خاصة.

وبحسب مذكرة مجلس النقد والتسليف (حصلت «الوطن» على نسخة منها) تم